

الجلسة السادسة والسبعون

وإنه لما يذكرنا لدينا مشاعر الإعتراز والحماس ما تفضل به مولانا حفظه الله بمناسبة عيد العرش المجيد في حق التجربة البرلمانية الجديدة حيث قال أعز الله أمره «وقد جاءت التجربة واعدة - والله الحمد - طبقاً لما كنا ننتظره إذ برهنت الغرفتان على روح بناءة سواء فيما يخص استيعاب نظام المجلسين والانكباب على ترويض ألياته أو تنظيم علاقات تعاونها مع الحكومة، مظهرتين بذلك قدرتهما معا على تمثيل الدور المنوط بهما في النظام الجديد».

وإن مجلس المستشارين بقدر ما يزهو ويمثن بهذه الإشادة الغالية، بقدر ما يستشعر عمق وسمو الأهداف التي رسمها العامل الكريم في خطابه السامي والتي يجب أن نضعها نصب أعيننا مستجلين من معانيها سمو الأهداف ونبل المقاصد.

«إننا» يضيف جلالة الملك حفظه الله «ننتظر المزيد من متخيينا إذ نود أن نراهم أوسع خيلاً وأوفر إبداعاً وأكثر حضوراً، لا في دائرة البرلمان فحسب، ولكن في كل جبهة من جبهات العمل، ونود بالخصوص أن يكونوا مدركين ما لمهتهم من ازواجية دقيقة، هذه المهمة التي تجعل منهم في آن واحد لسان منتخبهم لدى السلطات الحكومية من جهة، ومبعوثي النولة إلى مفوضيهم من جهة أخرى»

انتهى النطق الملكي السامي.

ضمن هذا الأفق الرحب ترسم أفاق عملنا المقبل مدركين ما تستوجبه المراحل القادمة من خيال وابتكار وما يتعين أن تكون عليه مداولاتنا ومبادراتنا من نجاعة وجرأة وانسجام.

وأكد أن الحماس الذي ولدته التوجيهات السامية سيكون رافداً فيما سنزاوله من أعمال وما نعالجه من مسائل وقضايا وما سوف نعكف عليه من دراسات في مختلف الميادين الواقعة في نطاق اختصاصات مجلسنا سواء فيما يتعلق بممارسة الحق في التشريع أو الاضطلاع بمسؤولية المراقبة.

ولي اليقين أن الوعي المستنير الذي يتحلى به أعضاء المجلس ونبل الحوافز الخلقية والمشاعر الوطنية التي تتحلون بها لكفيل بصيانة هذه الروح الوثابة التي انطلقت بها مؤسسنا الوطنية انطلاقتها الناجحة، وتأمين المزيد من الحيوية والفاعلية لها فيما تستهدفه من خدمة للصالح العام.

• **التاريخ :** الجمعة 22 من ذي الحجة 1419 (1999/04/09).

• **الرئاسة :** السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.

• **التوقيت :** أربعون دقيقة ابتداء من الحادية عشرة والربع.

جدول الأعمال :

افتتاح الدورة الربيعية.

* * *

* **السيد الرئيس محمد جلال السعيد :**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

طبقاً لمقتضيات الدستور يفتتح مجلس المستشارين دورته الثانية من السنة التشريعية الثانية، وإن الأمر لمعقود - في كل محطة من أعمالنا - على توخي بذل المزيد من العمل والإنجان، وعلى تدارك ما فاتنا خلال النورات السابقة، واستشراف أفاق جديدة نأمل من الجميع الإسهام في تحقيق ما يفيد منها خدمة للوطن والمواطنين.

وإذا كانت مرحلة التأسيس بالنسبة لهذه المؤسسة الجديدة قد خطت خطوات موفقة نحو تأصيل تجربة فاعلة ضمن نظام الغرفتين، فذلك لأن الجهود التي صرفتموها، إخواني المستشارين، كانت تنطلق من حرصكم الأكيد على نجاح هذه التجربة وإحاطتها بالعناية التي هي جديرة بها، لتنهض بمسئوليتها الوطنية وتتفاعل بعمق واقتدار مع باقي المؤسسات الوطنية، كل ذلك في إطار الصرح القوي الذي أرسى قواعده وأسلوبه راعي الديمقراطية وباني المغرب الحديث جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

أيها السيدات والسادة،

لقد انبثقت مؤسستنا في نطاق ملامح مغرب جديد، مغرب التوازن والتكامل، مغرب التضافر بين كافة القوى الحية «فعندما يقول جلالة الملك حفظه الله مخاطباً شعبه الوفي: «أحدثنا نظام الغرفتين في الدستور المراجع الذي وافقت عليه بما يقارب الإجماع لم يكن ذلك قراراً اعتباطياً ولا من قبيل المحاكاة بل تعبيراً عن تشبثنا بالمقومات الشعبية والديمقراطية ومن أجل بلورة برلمانية لقيم الملكية الدستورية والديمقراطية والاجتماعية غايتنا من ذلك أن نوسع أوسع مجال ممكن أمام تمثيك الوطني»

انتهى النطق الملكي السامي.

ومن هنا تكتسي الثنائية البرلمانية بعداً أوسع في مجال تطوير قواعد الديمقراطية وتوسيع مداها، ومن هنا أيضاً نستجلي ملامح مغرب متحرك متطور باستمرار قادر على مجاراة أكثر الدول عراقة في النظام البرلماني، لأن توسيع مجال المشاركة في الحياة السياسية لا يستند فحسب إلى أسس سوسولوجية بل إلى العديد من التحديات التي لا يمكن مواجهتها بنجاح كما قال جلالة الملك حفظه الله «إلا بتضافر ما لوطننا من طاقات خلاقة وفعالة ومنتجة».

وإذا كانت قواعد ديمقراطيتنا تنبني على مبدأ تعدد الأحزاب والنقابات وتنوع المشارب والاتجاهات السياسية وتفاعل النظريات والاجتهادات فإنها لتجد في مجلسنا بالإضافة إلى ذلك خصوصيات اقتصادية واجتماعية ومهنية، مما يتيح مجالات أخرى في البناء الوطني قادرة على استيعاب متطلبات التنمية، فاعلة في صيرورتها، متجانسة مع تقلبات محيطنا الجهوي والقاري والدولي. وإنها لتجربة حرة بكل عناية وتعهد واهتمام لتطرح علينا جميعاً مجلساً وحكومة واجب العمل المتواصل للحفاظ وتنمية نضاعة المثل التي تركز عليها، وإثراء قيمه المضمون الذي تمثله في حياتنا السياسية والاقتصادية.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

في بيئة هذا المناخ المفعم بالنشاط يتوق مجلس المستشارين في كل خطوة يخطوها إلى توسيع مجال خياله وترويض آلة عمله مع مستلزمات العصر وإكراهاته. وإنها لمناسبة سانحة تؤكد من خلالها أن تلمس الطريق وخوض غمار هذه التجربة يستلزم شجاعة فكرية وخلقية، أود من صميم القلب أن تدخل في تقاليدنا البرلمانية لتصبح نموذجاً يحتذى به وقوة جديرة بالمحاكاة.

لقد سن مجلسنا في بداية ولايته نظامه الداخلي واستطاع في ظرف وجيز أن يقر هذا النظام ليصبح الإطار الذي تتفاعل داخله تجربتنا، ولكن ضوابطه وأحكامه لم تستطع أن تفجر ما لدينا من طاقات وإمكانات للعمل، وظل في حاجة إلى تمحيص وتلقيح وإضافة وملاحة مع نظام مجلس النواب، وهو ما دعا إليه راعي هذه المؤسسة وهو يتابع عن كتب وإدراك حضيف صيرورة أعمالنا وعلاقاتنا مع المؤسسة النيابية الأخرى. وبالفعل التأمّت مجموعة خاصة مكونة من كافة الفرق عهد إليها بمراجعة بعض المقتضيات في نظامنا الداخلي ينصب اهتمامها حالياً على مراجعة الأحكام التي تدخل في نطاق علاقات المجلسين كتداول النصوص وموضوع اللجن الثنائية المختلطة وجلسات الأسئلة الشفهية وموضوع اللجن الدائمة واختصاصاتها. وقد عقدت المجموعة اجتماعات مطولة اتسمت بأجدية والحزم اللذين عهدناهما في أعضائها وحنكتهم وتجربتهم في هذا المجال.

ولم تفت المناسبة لمكونات هذا المجلس من استثمار جيد للفترة الزمنية الفاصلة بين الدورتين حيث عقدت أجهزة المجلس من رئاسة ومكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن الدائمة يوماً دراسياً شاركت فيه مختلف المشارب والاتجاهات وارتسمت أمامه غاية واحدة: تفعيل دور هذه المؤسسة وتحسين أدائها. فكان هذا اللقاء مجالاً واسعاً لتبادل الرأي وتفاعل الأفكار واستخلاص النتائج، حيث تم تقييم حصيلة الدورة الماضية وتم تسجيل العديد من الملاحظات منها ما يتعلق بقلة المواد المحالة علينا من الحكومة ووتيرة العمل الذي تشهده دراسة مقترحات القوانين داخل اللجن الدائمة.

كما تم سن نظام جديد للمراقبة الأسبوعية للحكومة حيث تقرر أن تدرج مرتين في كل شهر أسئلة محورية تعقبها مناقشة حول القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، كما قرر المكتب في وقت لاحق تشكيل لجنة منبثقة من المكتب للتنسيق مع مجلس

الهام، كما تمت المصانقة داخل لجنة الخارجية على اتفائقتين تتعلق الأولى بتحرير التبادل التجاري بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة على الساحتين الدولية والإقليمية وتتعلق الثانية بتفادي الازدواج الضريبي بين حكومة المملكة المغربي وحكومة فيدرالية روسيا. وهما الاتفاقيتان اللتان سنعرض لهما خلال الجلسة الموالية للافتتاح، بالإضافة إلى المشروع المتعلق بالماء الذي أنهت اللجنة دراسته وأعدت في شأنه تقريراً للمجلس.

أما بخصوص مقترحات القوانين فقد تم البت في المقترح الهادف إلى تعديل المادة 27 من القانون المالي إضافة إلى مقترحي قانونين يوجدان في المرحلة النهائية من الدراسة كالمقترح المتعلق بإحداث مجلس وطني للصناعة التقليدية وتأسيس دار الصانع والمقترح المتعلق بالنظام الأساسي لغرف السياحة، ونأمل أن تحظى باقي المقترحات بنفس العناية لنتمكن من تفعيل أداء مجلسنا في مجال المبادرة التشريعية، وإغناء رصيد عطاءاتنا بما ينسجم مع توجهات وتطلعات واهتمامات القطاعات الحية بهذه المؤسسة الوطنية.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

قبل أن أسترسل في بسط مضامين مكاسب هذا المجلس على مستوى الاتصالات الخارجية لا بد أن أعرب باسمكم عن مدى الارتياح الذي يغمرننا والذي عم العالم العربي والإسلامي والإفريقي والدولي من جراء تعليق مجلس الأمن للعقوبات والحظر المفروض على شعب ليبيا الشقيق، وإننا لنعبر لشعب ليبيا - بكل ما تحمل معاني الأخوة والتضامن - عن أملنا في أن تطوى هذه الصفحة نهائياً وترفع العقوبات ويستعيد للشعب الليبي الشقيق موقعه الذي هو جدير به ومكانته في الأسرة الدولية.

وفي نفس الإطار وفي نطاق الشعور العربي الصادق الذي يحو هذه المؤسسة وينعكس في مواقفها وتوجهاتها، نؤكد من

النواب بهدف تفادي تكرار نفس الأسئلة لدى المجلسين وإيجاد أنجع الطرق الكفيلة لتحقيق هذه الغاية.

لقد كانت الغاية المثلى التي جمعت مختلف مكونات المجلس هو المثول أمام الرأي العام بفكرة توحيد النظرة والهدف، وهذه هي فلسفتنا التي سنراها من منطلق مسؤولياتنا الوطنية، ومن منطلق الحرص على الصورة المتألقة التي لا يمكن لمؤسسة جديدة أن تشعها إلا بتضافر جهودها ونزاعاتها المختلفة.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

لقد سجلت الفترة الفاصلة بين الدورتين أحداثاً بالغة الدلالة كانت أبرزها زيارة فخامة الرئيس زين العابدين بن علي إلى بلادنا بدعوة من صاحب الجلالة نصره الله وزيارته لقر البرلمان وإلقائه لخطاب تاريخي سيظل محفوظاً في ذاكرتنا البرلمانية. وإن مؤشرات هذه الزيارة ومضمون المباحثات التي أجراها العاهل الكريم مع ضيفه الكبير لتعد قوية وبالغة الأثر في تمثين عرى الصداقة والأخوة والتعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين، إضافة إلى الاهتمام المتزايد الذي واكب هذه الزيارة بخصوص مستقبل اتحاد المغرب العربي وتفعيل آلياته بما يحقق طموح شعوبنا المغاربية التواقفة إلى الوحدة والانسجام.

كما شهدت مؤسستنا على صعيد آخر حدث انعقاد الدورة الاستثنائية تضمن جدول أعمالها مشروع قانونين يتعلقان بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، وكما كان النقاش مفيداً ومثمراً سواء داخل لجنة المالية أو في الجلسة العامة تناول الجوانب المسطرية والقانونية والدستورية فاغتنتي بذلك مفهوم الحوار الذي تابع المواطن أشواطه عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة.

وضمن نشاط اللجان الدائمة فقد تم تسجيل نشاط ملحوظ في مضمار العمل على دراسة النصوص المعروضة عليها. وهكذا أنهت لجنة المالية دراسة مدونة تحصيل الديون العمومية وحددت يوم الاثنين 12 أبريل لتقديم تعديلات في شأن هذا المشروع

الكولونيل امليوكويباس من موقعه كمشرف على الإحصاء الإسباني لسنة 1974 لتؤكد صدقية الأطروحة المغربية وتظهر من جديد بأن قبائل صحراوية غادرت الصحراء تحت ضغط المستعمر الإسباني وتفرقت في مواقع مختلفة من التراب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

إن مغرب الحرية والتقدم، مغرب الجهاد والنضال الذي بدأ هذه البلاد أسمى المدرجات وأحلىها الموقع المرموق بين الأمم والشعوب بفضل السياسة الحكيمة والنهج الرصين الذي رسمه عاهل البلاد جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله ليظل بالنسبة لنا قدوة مليئة بالعبر حافلة بالمعاني، وإن تقدير جلالته لنور البرلمان واختياره الكريم له في الكثير من المناسبات ليعلن عن قراراته الحاسمة والتاريخية ليعد برهاناً عن مدى العناية المولوية الكريمة، بالمؤسسة التشريعية في الحياة الوطنية، فبالأمس القريب أعلن حفظه الله عن عزمه الأكيد لطي الملفات العالقة في ميدان حقوق الإنسان وتصفيته نهائياً ليتم استكمال ما تم إنجازه من مكتسبات وخطوات موفقة في صرح بناء دولة الحق والقانون. وإن الموافقة السامية لمولانا الإمام على مقترحات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هذا الموضوع لتعد بحق طفرة رائدة ونقله حقوقية وحضارية تفرد بها المملكة وهي تتأهب للانتقال إلى الألفية الثالثة.

أيها السادة والسادة،

قبل أن أختتم هذه الكلمة أرى من الواجب أن أزجي الشكر لأجهزة المجلس من مكتب ورؤساء فرق ورؤساء اللجن الدائمة وإلى كافة أعضاء هذا المجلس على جهودهم الصادقة داخل هذه المؤسسة، كما أتوجه بالشكر إلى وسائل الإعلام وإلى أطر وموظفي المجلس على الكفاءة التي برهنوا عنها في أداء واجبهم.

شكراً للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جديد على ضرورة الإسراع بمسلسل السلام بالشرق الأوسط وفق مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام حتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف ويتم تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزولان وجنوب لبنان ويرفع الحظر على الشعب العراقي الشقيق لتنتهي بذلك معاناة طال أمدها.

أيها السادة والسادة.

لقد سجل مجلسنا على صعيد اتصالاته الخارجية مكاسب نوعية بالغة الأهمية في مساره الدبلوماسي، فقد أرسى قواعد ستنتقل من خلالها سلسلة من المبادرات واللقاءات، وهكذا تم التوقيع على بروتوكول اتفاق مع مجلس الشيوخ الفرنسي يهدف إلى وضع برنامج للتعاون وتبادل الوثائق وتنظيم حلقات دراسية وتكوينية لفائدة المستشارين وأطر المجلس، كما تم التوقيع على بيان مشترك مع مجلس الشيوخ المصري ومجلس الشيوخ الأرجنتيني والإسباني والروماني يسير في نفس الاتجاه ويتوخى نفس المرامي والأهداف.

ورعاية للروابط التاريخية التي تجمع بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية فقد قرر مكتب المجلس تشكيل مجموعة للصدادة مع الكونجرس الأمريكي برئاسة رئيس المجلس وعضوية أجهزة المجلس، وسوف تعمل هذه المجموعة على وضع برنامج عملها المقبل وكذا توجهاته العامة.

وبموازاة مع هذه الأنشطة الدبلوماسية يواصل مجلس المستشارين دفاعه في مختلف المحافل التي أتيحت له، عن قضايا الوطنية العادلة، يلفه الإجماع حول وحدة المغرب الترابية شمالاً وجنوباً مستنداً في ذلك على جدية المسلك الذي ينتهجه المغرب تحت قيادته الرشيدية من أجل تطبيق مسلسل التسوية الأممي وفق المعايير المتفق عليها وإشراك كافة أبناء الأقاليم الصحراوية في الاستفتاء التأكيد، وقد جاءت تصريحات